المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 15 أيار/ مايو، 2023

حصاد الإجراءات الاستثنائية: هل تتجه الأزمة التونسية إلى التدويل؟

زهير معلم

حصاد الإجراءات الاستثنائية: هل تتجه الأزمة التونسية إلى التدويل؟

سلسلة: تقييم حالة

15 أيار/ مايو، 2023

زهير معلم

أستاذ مساعد في القانون العام بجامعة جندوبة في تونس. حاصل على الدكتوراه في القانون العام من جامعة ليل الفرنسية، ومن جامعة سوسة التونسية. تتركز أبحاثه في مجال السياسات العمومية والدراسات الدستورية والانتقال الديمقراطي. مهتم بتجارب التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولًا: غموض التكييف القانوني للإجراءات الاستثنائية 2
1. توفّر العناصر القانونية المبطلة للإجراءات الاستثنائية من وجهة نظر القانون الدولي 2
2. عدم تبنّي تأويل قانوني بشأن عدم قانونية الإجراءات الاستثنائية 3

ثانيًا: اعتبارات اقتصادية وجيوسياسية تعزز احتمال التدويل 4
1. الاعتبارات الاقتصادية والمالية دافعًا للتدويل 4
2. التموقع الجيوستراتيجي الجديد لتونس دافعًا للتدويل 5

ثالثًا: الآليات القانونية المتاحة بشأن خيار التدويل وتداعياته 6
1. الآليات القانونية المتاحة إزاء خيار التدويل 6
أ. تحوّل الحالة التونسية إلى حالة انهيار تؤثّر في أمن المنطقة واستقرارها 7
ب. استفحال الأزمة السياسية والتنكر للديمقراطية 7
2. الشروط السياسية الممهّدة لخيار التدويل 8

خاتمة 9

المراجع 10

مقدمة

باتت الأزمة السياسية والاقتصادية المتفاقمة في تونس محل اهتمام متزايد من جانب القوى الإقليمية والدولية، خاصة تلك القوى التي تربطها بتونس عوامل قرب جغرافي، مثل إيطاليا والجزائر، أو تلك التي تربطها بها مصالح مشتركة، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأفريقي.

ويبرز في هذا السياق التصريحات وردود الأفعال المتعلقة بالأزمة في تونس منذ التصديق بالإجماع على لائحة برلمان الاتحاد الأوروبي في 16 آذار/ مارس 2023، المتعلقة بإدانة واسعة لـ «الاعتداءات الأخيرة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاعتداءات على النقابات العمالية في تونس، ولا سيما قضية الصحافي نور الدين بوطار»[1]. وقد قاد ذلك إلى نقاش مفتوح بشأن التحديات التي تفرضها الحالة التونسية، المهددة بالانهيار المالي والاقتصادي، على أمن دول حوض البحر الأبيض المتوسط والمنطقة برمتها. وبرز في هذا السياق، خصوصًا، تصريحات ثلاثة من كبار المسؤولين الغربيين، هم:

- جوزيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، الذي حذّر، في 20 آذار/ مارس 2023، بمناسبة انعقاد اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ببروكسيل، من تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في تونس؛ إذ يمكن أن يؤدي إلى زيادة تدفقات الهجرة، وهو أمرٌ سيكون له تأثير سلبي في الأمن والاستقرار بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وضفتَي البحر الأبيض المتوسط[2].
- أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي، الذي صرّح، في 22 آذار/ مارس 2023، بأن الانهيار الاقتصادي يهدد تونس في حال إخفاقها في التوصل إلى اتفاق متعلق بقرض مع صندوق النقد الدولي[3].
- ينس ستولتنبرغ الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي حذر، في 22 آذار/ مارس 2023، في مقابلة مع جريدة **الصباح** الإيطالية من احتمال إعلان إفلاس تونس في الأشهر القادمة، في حال عدم توصلها إلى إبرام اتفاق للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. وقال إن الناتو مستعد للتحرّك من أجل منع تدفق المهاجرين إلى أوروبا انطلاقًا من السواحل التونسية[4].

وقد تلاقت هذه المواقف مع دعوات إلى تسريع تقديم الإعانة المالية لتونس من أجل تفادي انهيارها المالي، ومن ذلك ما صرحت به رئيسة الحكومة الإيطالية ورئيس الجمهورية الفرنسية.

ذلك كلّه يعني أن الأزمة التونسية بدأت تسترعي اهتمامًا دوليًّا مع مراعاة الاختلافات الواضحة في المواقف بين من يدعو إلى دعم المالية التونسية بعيدًا عن الاشتراطات السياسية (فرنسا وإيطاليا والجزائر) من جهة، ومن يربط بين الدعم المالي المباشر والشروط السياسية (خاصة الولايات المتحدة، ورئاسة الاتحاد الأوروبي) من جهة أخرى. وبصرف النظر عن هذا الاختلاف، فإن الأحداث المتسارعة منذ آذار/ مارس 2023، تبيّن أن الحالة التونسية ربما تغادر المستوى الوطني إلى المستوى الدولي.

يُعد الغموض الذي يكتنف الوضع القانوني للإجراءات الاستثنائية المعلنة في 25 تموز/ يوليو 2021 عائقًا كبيرًا بالنسبة إلى تدويل الحالة التونسية، غير أن اعتبارات اقتصادية وجيوسياسية تغذي احتمال التدويل.

---

1 "Résolution sur les récentes atteintes à la liberté d'expression et d'association et attaques contre les syndicats en Tunisie, en particulier le cas du journaliste Noureddine Boutar," RSP - Résolutions d'actualité, 2023 / 2588 (RSP), Legislative Observatory, accessed on 10/5/2023, at: https://bit.ly/42dP9Xh

2 Union européenne, Le Service Diplomatique de l'Union européenne, "Tunisie: Déclaration du haut représentant Josep Borrell sur les développements dans le pays," 22/2/2023, accessed on 15/5/2023, at: https://bit.ly/453gCgb

3 "بلينكن: تونس أمام 'المجهول' إذا لم تتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي"، **ألترا تونس**، شوهد في 2023/5/15، في: https://bit.ly/41zGjSA

4 "الناتو قد يتدخّل لوقف الهجرة السرية من تونس - (تدوينة)"، **القدس العربي**، شوهد في 2023/5/15، في: https://bit.ly/3o3X1eU

أولًا: غموض التكييف القانوني للإجراءات الاستثنائية

رغم توفّر الإطار القانوني المناسب الدافع إلى توصيف الإجراءات الاستثنائية المعلنة بأنها خارجة عن القانون، أو كما يصفها معارضوها «انقلاب»، فإنّ الدول الكبرى والمنظمات الدولية تتفادى تبنّي هذا التأويل القانوني، وتكتفي في أفضل الحالات بالدعوة إلى العودة إلى السياقات الدستورية والشروع في حوار مجتمعي وسياسي إدماجي.

1. توفّر العناصر القانونية المبطلة للإجراءات الاستثنائية من وجهة نظر القانون الدولي

يعتبر قرار المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الصادر في 22 أيلول/ سبتمبر 2022، وقبله الرأي الاستشاري للجنة الأوروبية للديمقراطية عبر القانون، المعروفة باسم «لجنة البندقية»، الذي صدر في 27 أيار/ مايو 2022، الأساس الذي يؤثّث الأرضية القانونية المبطلة للإجراءات الاستثنائية من وجهة نظر القانون الدولي، وذلك كما يلي:

- **قرار المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب**: صدر قرار المحكمة بمناسبة عريضة قدّمها المحامي التونسي إبراهيم بلغيث، مطالبًا بإلغاء البناء القانوني الذي قامت عليه الإجراءات الاستثنائية والعودة إلى المسار الدستوري. وقد أقرّت المحكمة في قرارها ما نصّه: «إلغاء الأمر الرئاسي رقم 117 الصادر في 22 أيلول/ سبتمبر 2021 والأوامر التي قدّمت له (ومنها الأوامر المتعلقة بإعفاء رئيس الحكومة وتعليق عمل مجلس نواب الشعب والتمديد في التدابير الاستثنائية) والعودة إلى الديمقراطية الدستورية خلال أجل قدره سنتان من تاريخ تبليغ الحكم»[5]. ويُعد هذا القرار فارقًا في جرأته القانونية؛ إذ إنه اعتبر البناء الدستوري والمؤسساتي المبني على أساس الأمر المطعون فيه باطلًا، وأن السلطة مطالبة بالتراجع عن إجراءاتها خلال سنتين. ولأنّ القرار الصادر عن المحكمة الأفريقية يصطبغ بحجية الأمر المقضي به وبالإلزامية، نظرًا إلى أن تونس كانت قد صدّقت على عدد من المعاهدات الدولية في هذا الشأن، فإنّه يمكن أن يشكّل أساسًا قانونيًّا جادًّا لتدويل حالة تونس إنْ لم تلتزم بقرار المحكمة.

- الرأي الاستشاري للجنة الأوروبية للديمقراطية عبر القانون: الرأي عدد 1085 / 2022، المرجع: CDP-PI 026 (2022): إذا كانت أهمية قرار المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تكمن في إقرار بطلان السند القانوني للإجراءات الاستثنائية، فإن أهمية الرأي الاستشاري للجنة البندقية تكمن في إقرار فساد الإجراءات والمؤسسات التي أدّت إلى تبني دستور جديد عبر الاستفتاء القائم في 25 تموز/ يوليو 2022. فقد تلقّت اللجنة، في 27 نيسان/ أبريل 2022، من مفوضية الاتحاد الأوروبي بتونس، استشارةَ طلبِ رأيٍ متعلقة بالإطار الدستوري والتشريعي بشأن الاستفتاء والانتخابات، وخاصة المرسوم عدد 22 لسنة 2022، المتعلق بتنقيح القانون الأساسي المتعلق أيضًا بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وقد رأت اللجنة أن المسار بُنيَ على خروقات كثيرة جدًّا، وهذا الأمر يجعله باطلًا. وشملت هذه الخروقات أساسًا ما يلي: عدم احترام المعايير الدولية للانتخابات والاستفتاء، وتركيز نظام حصانة لرئيس الهيئة العليا للانتخابات في مخالفة صريحة للمعايير الدولية، وهو ما يثير شكوكًا في نية مسبقة للتدليس، فضلًا عن ضرب جميع مقومات استقلالية الهيئة وجعلها مرتهنة بالسلطة التنفيذية.

---

5 "ملخص حكم: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بلغيث، الجمهورية التونسية، العريضة رقم 017 / 2021، حكم حول الموضوع والتعويضات، حكم المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، 2022/9/22، المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب شوهد في 2023/5/15، في: https://bit.ly/42z8FNT

وفّر الرأي الاستشاري للجنة البندقية الأساس القانوني لبطلان التأسيس الدستوري المنبثق من الاستفتاء، ووفّر قرار المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الأساس القانوني لبطلان الإجراءات الاستثنائية؛ ومن ثمّ، فإن ذلك كلّه يوفّر للديمقراطيين من الداخل والخارج وسائل قانونية ناجزة للعمل على استعادة الديمقراطية. غير أنّ مجريات الأحداث تبيّن غياب إرادة حقيقة لدى الفاعليين الدوليين في تبني تكييف قانوني يصنف الإجراءات الاستثنائية على أساس أنها عملٌ مخالف صراحة للقانون وهذا له ما يفسّره.

2. عدم تبنّي تأويل قانوني بشأن عدم قانونية الإجراءات الاستثنائية

مع أنّ الأزمة التونسية المركبة التي انتهت إلى وأد الديمقراطية الناشئة كانت محل تفاعل لدى أهم الفواعل على المستوى الدولي، دولًا أو منظماتٍ، ولا سيما الولايات المتحدة وأغلب الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، فإنّه لم يبادر أيُّ طرف من الأطراف المتفاعلة إلى تكييف قانوني للإجراءات الاستثنائية بوصفها انقلابًا عن الشرعية وعملًا خارجًا عن المقتضيات الدستورية والمؤسّسات الشرعية؛ ما يستدعي دراسة أسباب ذلك، ومنها ما يلي:

- إنّ أيّ تكييف قانوني جادّ للإجراءات الاستثنائية بكونها انقلابًا عن الشرعية سيؤدي إلى عزل السلطة التونسية ومنع التعامل معها. فرغم أنّ الإجراءات الاستثنائية تعسّفت بوضوح تجاه السياقات الدستورية، وتجاوزت القانون من أجل فرض مشروع سياسي بالقوة، فإنه لا أحد من الأطراف الدولية، بما فيها الأطراف التي تنتصر للديمقراطية، بادر إلى إعلانٍ صريح في هذا المجال، وذلك لأنّ مثل هذا التكييف القانوني يقطع نهائيًّا إمكانية التواصل مع سلطة الإجراءات الاستثنائية، في حين أن أغلب الدول التي تربطها مصالح بتونس تحرص على أن تستمرّ علاقتها بسلطة الأمر الواقع. لذلك، فهي تتجنّب هذا التكييف القانوني. ففي حال إقراره، تجد نفسها في سياق القطع مع سلطة الإجراءات الاستثنائية، وهذا ما لا يناسب مصالحها في الوقت الحالي. وتعتبر هذه القراءة دقيقة فيما يتعلق بالولايات المتحدة، التي لا تتردّد في المطالبة بالعودة إلى المقتضيات الدستورية وفتح حوار إدماجي بين جميع الفاعلين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي الذي لم يُخفِ انشغاله في عديد المناسبات بالتدهور الحاصل في مجالات احترام القانون وحقوق الإنسان والحريات العامّة والخاصّة. غير أن الموقف من الإجراءات الاستثنائية المعلنة في تونس يصبح مغايرًا تمامًا إذا تعلق الأمر بالجزائر وفرنسا، اللتان لا تخفيان دعمهما لسلطة الإجراءات الاستثنائية. أما إيطاليا، فكل ما يهمها في هذا السياق هو الحد من الهجرة غير الشرعية عبر السواحل التونسية، التي تسارعت وتيرتها منذ الإجراءات الاستثنائية.

- إن الحذر الدولي لا يلغي اللجوء إلى تكييف قانوني يصنّف الإجراءات الاستثنائية بوصفها عملًا غير قانوني إذا اقتضى الأمر ذلك. فإزاء تعنّت سلطة الأمر الواقع برفضها جميع المبادرات الهادفة إلى حل الأزمة السياسية، بما فيها مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي سبق أن قاد حوارًا وطنيًّا مع منظمات وطنية في سنة 2013، وإزاء التدهور السريع لوضع الدولة الاقتصادي والمالي الذي قارب الانهيار، بحسب أغلب الفاعلين الدوليين، وذلك في حال عدم التوصل إلى إبرام اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي، ثم إزاء تلكّؤ السلطة في إنفاذ الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها مع خبراء صندوق النقد الدولي، فإنّ كلّ الاحتمالات واردة، بما فيها إعادة المجتمع الدولي النظر في موقفه من السلطة الحالية، خاصة إذا واصلت سياسة إنكار تدهور الوضع، وتراجعت عن تنظيم الاستحقاقات الانتخابية القادمة في موعدها، وفي مقدمتها الانتخابات الرئاسية المنتظرة بعد سنة من الوقت الراهن.

ثانيًا: اعتبارات اقتصادية وجيوسياسية تعزز احتمال التدويل

من خلال العودة إلى تسارع الأحداث المتعلقة بالواقع المالي والاقتصادي للدولة الذي يوشك أن ينهار، والذي يهدد استقرار المنطقة، ومن خلال العودة أيضًا إلى التموضع الجيوستراتيجي الجديد لتونس الذي يميل نحو روسيا والصين، مع عدم الاكتراث للإمكانيات المالية والاقتصادية المنهارة للدولة، في ظلّ سلطة الإجراءات الاستثنائية، فإنّ تدويل الحالة التونسية من أجل العودة بها إلى سياقات سياسية ودستورية إدماجيه يصبح احتمالاً قويًّا.

1. الاعتبارات الاقتصادية والمالية دافعًا للتدويل

يدفع وضع المالية العمومية المتهاوي والابتعاد المتأكّد عن إمكانية انتعاشة اقتصادية قريبة، من جرّاء مناخات الأزمة الداخلية المركّبة وتعقّد الوضع الدولي، إلى ترجيح احتمال مساهمة مثل هذه العوامل، على نحو مباشر، في تدويل الحالة التونسية؛ بصرف النظر عن تمكّن الحكومة الحالية من الحصول على قرض صندوق النقد الدولي أو عدم تمكّنها من ذلك. فكما سنبين في هذا التحليل، لا يساهم الحصول على قرض صندوق النقد الدولي إلا في تأخير حصول الانهيار ومزيد تعقيد المعقّد؛ نظرًا إلى غياب رؤية شاملة لحلحلة الأزمة بجميع أبعادها السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي حال الحصول على القرض المتفق عليه بين خبراء الجانبين في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022، والذي بقي معلقًا في انتظار إدراجه ضمن جدول أعمال مجلس إدارة الصندوق، والذي تبلغ قيمته 1.9 مليار دولار، يقع تسريح أقساطه على امتداد أربع سنوات بحسب التقدم الحاصل في الإصلاحات الهيكلية، فإنّ الأمر سيصطدم بمعطيين اثنين يبطلان مفعوله: تعجيل الحراك الاجتماعي والمطالبة بالخروج السريع من موجة غلاء الأسعار وارتفاع التضخم الذي تجاوز، أوّل مرة في تاريخ تونس، رقمًا من خانتين[6]، علاوة على الشرعية التي سيمنحها هذا الاتفاق للاتحاد العام التونسي للشغل للخروج من عباءة الإجراءات الاستثنائية والالتحاق بالمعارضة التي تطالب بحلول سياسية جذرية. ثم إنّ الحصول على هذا القرض لن يغير شيئًا في واقع التوازنات المالية للدولة، المهترئة أصلاً، وقد بلغت حالةً من التدهور لا يمكن تداركها إلا بإجماع وطني شامل هو أبعد ما يكون عن البرنامج السياسي لرئيس الجمهورية. فالتداين العمومي بلغ حالة من عدم الاستدامة المؤكدة، تُبيّنها الأرقام الرسمية للدولة[7]، فضلاً عن أنّ البدائل المالية التي يتوخاها رئيس الجمهورية أثبتت محدوديتها بمجرّد تركيزها، ومن ذلك فشل اللجنة الوطنيّة لتقصّي الحقائق في استرجاع الأموال المنهوبة[8]، وقد سارع رئيس الجمهورية إلى إقالة رئيسها بعد أن كان قد عيّنه بنفسه قبل ستة أشهر من تاريخ إقالته، ومن ذلك أيضًا فشل الشركات الأهلية التي يرى فيها رئيس الجمهورية حلًّا مناسبًا لاستيعاب العاطلين عن العمل، الذين عجز الاقتصاد الوطني عن استيعابهم. فهذه الشركات تنتظرها في الواقع صعوبات جمة من حيث تمويلها؛ نظرًا إلى كونها ستُموّل من خلال استرجاع الأموال المنهوبة غير القابلة للاسترجاع، ومن ميزانية الدولة الفارغة أصلاً.

---

6 بلغت نسبة التضخم بحسب البنك المركزي التونسي 10.4 في المئة في شباط/ فبراير 2023، ينظر:
"Indice des prix à la consommation : Base 100 en 2015," Communique de presse, *Statistiques Tunisie* (Février 2023), accessed on 10/5/2023, at : https ://bit.ly/3LGgWIS

7 منذ قانون المالية لسنة 2019، تقوم التوقعات المالية للدولة على اللجوء إلى الدين العمومي من أجل استيفاء التزامات الدولة المالية في خلاص ديون سابقة. وتعرّف هذه الظاهرة بالوقوع في الدائرة المفرغة، أي التداين من أجل خلاص الديون، وتحمل أعباءً جديدة في خدمة الدين العمومي.

8 أعلن رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات أن الأموال المنهوبة تناهز نحو 13.5 مليار دينار، ويستشهد في ذلك بما ورد في تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق. ومن خلال العودة إلى التقرير، يتبين أنه لم يتطرق إلى قيمة الأموال المنهوبة في فترة ما قبل سنة 2011. ينظر: اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، **تقرير اللجنة الوطنيّة لتقصّي الحقائق حول الرّشوة لسنة 2011**، منظمة أنا يقظ (تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، ص 345، شوهد في 2023/5/10، في: https://bit.ly/42z0rF6

أمّا في حال عدم الحصول على القرض، وهو الاحتمال الأرجح، خاصة بعد أن صرّح رئيس الجمهورية، في 6 نيسان/ أبريل 2023، بأنّ تونس «لن تقبل بأي إملاءات من الخارج والتي لن تأتي إلّا بالوبال ومزيد التفقير»[9]، في إشارة إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي توصلت إليه حكومته مع خبراء الصندوق، فإنّ البلاد ستجد نفسها أمام انهيار مالي واقتصادي متوقع في الأشهر القادمة. هذا ما يفهم من التصريحات الدولية التي يربط أغلبها بين الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي وتفادي الانهيار المالي والاقتصادي. بل إنّ الحالة التونسية تجاوزت بُعدها الوطني لتصبح مدرجة في أجندات الفاعلين الدوليين، ومن ذلك المداولات الثنائية التي دارت، في آذار/ مارس 2023، بين رؤساء الدول والحكومات المهتمة بالحالة التونسية، ومنها: المحادثة التي دارت بين رئيسيَ إيطاليا والجزائر، وبين رئيس فرنسا ورئيسة الحكومة الإيطالية، وبين وزير الخارجية للولايات المتحدة ووزير الخارجية الإيطالي، وغيرها من المحادثات الثنائية بين أطراف دولية وازنة أصبحت شديدة الانشغال بما آلت إليه الأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تونس.

2. التموقع الجيوستراتيجي الجديد لتونس دافعًا للتدويل

إنّ تزايد المعطيات الدبلوماسية، ومواقف رئيس الجمهورية، تدفع كلّها إلى تموضع سياسي جديد للدولة التونسية، منذ إعلان الإجراءات الاستثنائية، يميل على نحو واضح إلى الخيارات الروسية والإيرانية، على حساب الدبلوماسية المتوازنة التي عُرفت بها تونس منذ استقلالها. وهذا الإقرار يجد أسسه في المعطيين التاليين:

- **مغادرة الحياد**: تؤكد مواقف عديدة على مغادرة الدبلوماسية التونسية مجال الحياد الذي تميز به أداؤها على امتداد عقود من الزمن. وأبرز مثال دال على ذلك هو الأزمة مع المملكة المغربية التي جاءت بعد استقبال رئيس الجمهورية لممثل جبهة البوليساريو[10]. ويعبّر هذا الموقف عن انحياز تونسي إلى الجزائر في ملف الصحراء الغربية ضد المملكة المغربية من جهة، ويتماشى مع المواقف الروسية التي تتوسّع في بسط نفوذها التدريجي على دول الساحل والصحراء من جهة ثانية، وهذا ما يفسّر أيضًا تصريح رئيس الجمهورية ضد المهاجرين من دول الساحل والصحراء الذي لاقى تنديدًا واسعًا في المجتمع الدولي[11]. ثمّ إنّ إثارة موضوع المهاجرين غير الشرعيين في تونس يعكس «ظلّ روسيا»، كما أشار إلى ذلك الأمين العام للناتو الذي أكّد أن هذه المنظمة على استعداد للتصدي للهجرة غير النظامية المنطلقة من السواحل التونسية، والتي تبدو كأنّها مدفوعة بمواقف روسية تعمل على زعزعة استقرار أوروبا[12]. وهذا ما ذهب إليه أيضًا وزير الخارجية الإيطالي من خلال تصريحه، في 6 نيسان أبريل 2023، الذي قال فيه على نحو صريح: «ليس من مصلحة إيطاليا أن تكون لروسيا قواعد عسكرية في البحر الأبيض المتوسط، فإذا تسلّل الروس إلى تونس فسنجدهم في كامل حوض البحر الأبيض

---

9 ينظر: "رئيس الجمهورية قيس سعيد يحيي الذكرى 23 لرحيل الرئيس الحبيب بورقيبة"، فيسبوك، رئاسة الجمهورية التونسية، 2023/4/6، شوهد في 2023/5/7، في: https://bit.ly/3nCKS0s

10 استقبل الرئيس التونسي ممثّل جبهة البوليساريو إبراهيم غالي الذي دُعي للمشاركة في "مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية (تيكاد)" الدي انعقد في تونس في آب/ أغسطس 2022، وهو أمرٌ أثار حفيظة المغرب الذي دُعي سفيره للتشاور.

11 يعتبر التحذير الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، في 4 نيسان/ أبريل 2023، الموقف المؤسساتي الأبرز في إدانة تصريحات الرئيس سعيد التي وصفت بأنها عنصرية، فقد طالبت اللجنة السلطات التونسية بوضع حدّ لـ "خطاب الكراهية العنصري". ينظر:
"Tunisia Must Immediately Stop Hate Speech and Violence against Migrants from South of Sahara, UN Committee Issues Early Warning," The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 4/4/2023, accessed on 7/5/2023, at: https://bit.ly/3NNhFdQ

12 "الناتو قد يتدخّل لوقف الهجرة السرية من تونس".

المتوسّط»13، وذلك في سياق تعليقه على المكالمة الهاتفية التي دارت بين وزير الخارجية التونسي ونظيره الروسي في 30 آذار/ مارس 2023. ولا تقف التصريحات والمواقف الدبلوماسية التونسية الجديدة عند هذا الحد، بل تتعدّاه إلى النبش في ملفات قديمة كانت محلَّ نزاع بتَّ فيه القضاء الدولي مع ليبيا فيما يتعلق بأحقية تونس في نصف منتوج حقل البوري النفطي الليبي14، وهو أمرٌ أثار حفيظة الليبيين.

- التمسّك بالسيادة الوطنية لتبرير رفض الانتقادات الموجّهة إلى الإجراءات الاستثنائية: تتالت الانتقادات الصادرة من جهات دولية تندّد بالتحول السريع للحالة التونسية نحو الحكم الفردي والتسلّطي الذي أدّت إليه الإجراءات الاستثنائية. ويغلب هذا التوجه على مواقف الإدارة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي. وتتميّز هذه المواقف بوضوحها تجاه الإجراءات الاستثنائية، ولكنها لا تخرج من دائرة الاعتراف بها واقتراح حلول من أجل تجاوز نتائجها السلبية؛ مثل الدعوة إلى حوار شامل بين جميع المكونات الاجتماعية والسياسية، والعمل على العودة إلى مخارج أكثر تشاركية وإدماجيه، خاصة بعد المقاطعة الكبيرة التي حفّت بالاستحقاقات الانتخابية، والتي نُظمت وفق رزنامة الإجراءات الاستثنائية. لكن سلطة الإجراءات الاستثنائية تتعامل مع هذه المواقف على أنها تدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك للسيادة الوطنية، وقد أبدت حزمًا في التعامل معها؛ بدءًا من تصريحات الرئيس الرافضة لها، ومرورًا ببيانات وزارة الخارجية التي دأبت على التنديد بهذه المواقف الدولية، ووقوفًا عند الاعتقالات الأخيرة التي شملت عددًا من الناشطين السياسيين والإعلاميين ورجال الأعمال المؤثّرين بتهمة التآمر على أمن الدولة.

ثالثًا: الآليات القانونية المتاحة بشأن خيار التدويل وتداعياته

نظرًا إلى الظروف الحافّة بالحالة التونسية، والتي قد تفتح باب التدويل على مصراعيه، ونظرًا إلى الجمود السياسي الحاصل منذ إعلان الإجراءات الاستثنائية، والذي يرجع إلى تعنّت السلطة السياسية وصرفها النظر عن كل المبادرات الداعية إلى الحوار، وأخذًا في الحسبان برفض السلطة المبطن إبرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي، في ظلّ غياب بدائل واقعية لتجاوز الانهيار المالي للدولة، فإنّ البحث في الآليات القانونية المتاحة أمام خيار التدويل بات أمرًا مجديًا، وذلك من خلال العودة إلى التجارب المقارنة، ودراسة التداعيات السياسية المترتبة على ذلك.

1. الآليات القانونية المتاحة إزاء خيار التدويل

لا شكّ في أنّ ضعف الإرادة الدولية التي يعبّر عنها الموقف الدولي الرسمي في تكييف الإجراءات الاستثنائية المعلنة خارج إطار القانون، بالعمل المخالف للقانون، أو الانقلاب بحسب وصف معارضيها، يُعدّ العائق الأبرز في تعطيل الآليات القانونية لتدويل الأزمة التونسية؛ ومن ثم، اقتراح حلول دولية لها. ثمّ إنّ الوضع يتعقّد أكثر فأكثر؛ بالنظر إلى أنّ المجتمع الدولي لم يتدخّل إلّا في بعض حالات الانقلاب على الأنظمة الدستورية

13 "وزير الخارجية الإيطالي: لا تتركوا تونس بمفردها لأن الروس يرقبونها"، **إي أف أم**، 2023/4/7، شوهد في 2023/5/15، في: https://bit.ly/3WaxuO0

14 ينظر تصريح وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الليبية، في 19 آذار/ مارس 2023، الذي أكّد سيادة ليبيا على حقل البوري. ويرجع تاريخ النزاع حول هذا الحقل إلى سنة 1982، وقد حُسم الأمر قضائيًا لمصلحة ليبيا، ينظر: "وزير النفط الليبي حول حقل البوري: ربما حدث خلط لدى سعيّد بناءً على معلومات خاطئة"، **ألترا تونس**، 2023/3/20، شوهد في 2023/5/7، في: https://bit.ly/3LKexwu

الديمقراطية. لذلك، وصف فقهاء القانون الدولي تدخّل الأمم المتحدة في هذا المجال بأنه «انتقائي»[15]؛ إذ أخذ شكل تدخّل مباشر في حالات [16]، واكتفي بالتنديد في حالات أخرى[17].

إنّ احتمال تدويل الحالة التونسية يبقى مرجّحًا في حال إصرار سلطة الإجراءات الاستثنائية على خياراتها المضرّة بأمن المنطقة واستقراراها، وذلك إذا لم تبادر بحل إدماجي شامل على المستوى السياسي، يكون سقفه اللجوء إلى انتخابات رئاسية شفافة في موعدها، وحل مالي عاجل لميزانية عمومية قاربت الانهيار، وحل اقتصادي سريع لاقتصاد فقدَ مقومات الاستمرارية. إنّ هذه القراءة الاستشرافية تجد أسسها في المعطيَين التاليَين إجمالًا:

أ. تحوّل الحالة التونسية إلى حالة انهيار تؤثّر في أمن المنطقة واستقرارها

لا شك في أن خطر الانهيار المالي والاقتصادي الذي يهدد الحالة التونسية، وفقًا لتصريحات أغلب الأطراف الدولية المهتمة بالوضع التونسي، أمرٌ يبعث على القلق حيال تحوّل تونس إلى وضع عدم استقرار دائم يوفر أرضية خصبة لطموح مئات الآلاف من شباب دول شمال أفريقيا، ودول الساحل والصحراء أيضًا، من الذين اتخذوا من السواحل التونسية منطلقًا لدخول الأراضي الأوروبية. ثمّ إنّ عدم استقرار تونس يمكن أن يساهم في انتشار الإرهاب المتغلغل أصلًا في دول الساحل والصحراء، وهو ما لا تخلو منطقة شمال أفريقيا من تهديداته الجدية. إنّ هذا الوضع سيكون حافزًا للبحث في عوامل الاستقرار الاقتصادي والمالي التي تجنب وقوع تونس في الانهيار. وهذه العوامل يمكن أن تكون داخلية؛ من خلال البحث في المشترك عبر حوار إدماجي لا يقصي أحدًا، أو خارجية؛ من خلال خروج الأزمة من مجالها الوطني إلى المجال الدولي. غير أن الانسداد السياسي المتأكّد، وخيار المكابرة الذي تمضي فيه سلطة الإجراءات الاستثنائية، يغلقان نهائيًّا إمكانية الحل الداخلي ليفتح باب التدخلات الخارجية والتدويل على مصراعيه. وفي هذه الحالة، يمكن أن يكون الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، «فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان»، مدخلًا مناسبًا للتدويل.

ب. استفحال الأزمة السياسية والتنكر للديمقراطية

عرفت تونس خلال فترة الإجراءات الاستثنائية تنظيم استفتاء على الدستور، وانتخابات تشريعية خلال دورتين. لم تشكّل هاتان المحطّتان فرصةً لتجاوز الأزمة السياسية الحادّة، بل ساهمتا في مزيد تعميقها، خاصة أن نسبة المشاركة كانت هزيلة جدًّا في الانتخابات التشريعية؛ ما أفقد الإجراءات الاستثنائية غطاء المشروعية

---

15 S. Hamrouni, "Autonomie constitutionnelles et démocratie," contribution au colloque: L'autonomie constitutionnelle aujourd'hui, quatrièmes journées tuniso- françaises de droit constitutionnel, Toulouse, 21-22/2/2001, in: Slim Laghmani, Ghazi Gherairi & S. Hamrouni, *Affaires et documents de droit internationale* (Tunis: CPU, 2005), p. 195.

16 يمكن الإشارة إلى التدخل المباشر لإعادة السلطة القائمة والمنتخبة على نحو ديمقراطي في سيراليوني، والتي تعرّضت لانقلاب عسكري في 25 أيار/ مايو 1977. ينظر قرار مجلس الأمن عدد 1132، في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1977، الذي نصّ على: "إعادة الحكومة الديمقراطية المنتخبة، وإعادة النظام الدستوري الذي وقع عليه الانقلاب":
"Security Council Unanimously Approves Sanctionsn Regime against Sierra Leone," United Nations, 8/10/1997, accessed on 10/5/2023, at: https://bit.ly/3nKQntT

17 في عديد المناسبات، تكتفي منظمة الأمم المتحدة بالتنديد بالانقلاب الحاصل من دون التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها، ومن ذلك: الموقف من الانقلاب الذي حصل في غينيا بيساو في 7 أيار/ مايو 1999، فقد اكتفى مجلس الأمن "بالمطالبة إلى العودة إلى النظام الديمقراطي والدستوري القائم"، راجع الوثائق الرسمية للأمم المتحدة: S/PRST/2000/11، ينظر:
"Official Documents System of the United Nations," *United Nations*, at: https://bit.ly/41fhgUG;
وينظر كذلك: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "بيان من رئيس مجلس الأمن في الجلسة 4122 التي عقدها بتاريخ 29 آذار/ مارس في 2000 فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون 'الحالة غينيا بيساو'"، S/PRST/2000/11، 19/3/2000، شوهد في 10/5/2023، في:
https://bit.ly/3M37X5T؛ الموقف من الانقلاب الذي حصل في جزر القمر في 29 أيلول/ سبتمبر 1995، أو الذي حصل في النيجر في نيسان/ أبريل 1993.

الذي قامت عليه. وعلى غرار الرأي الاستشاري للجنة البندقية الذي نسف المسار القانوني والمؤسساتي الذي قام عليه الاستفتاء والانتخابات، والطعن في صدقية التمشي برمّته، كان الموقف الدولي عمومًا قلقًا أيضًا، بسبب تدني نسبة المشاركة، وكان يدعو إلى مسارات سياسية أكثر تشاركية وإدماجًا للفاعلين. وتزداد المخاوف كلّما اقتربت البلاد من موعد الانتخابات الرئاسية (بقيت سنة واحدة)، خاصّة أن المناخات السائدة لا تعكس إرادةً في تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، فضلًا عن أن دوريّة الانتخابات في ذاتها معرّضة لعدم الاحترام، وهذا ما يُستنتج من تصريح رئيس الجمهورية، في 6 نيسان/ أبريل 2023، الذي أعرب من خلاله بوضوح كامل أنه «لن يتخلّى على المسؤولية لمن لا وطنية له»[18]، وهو أمرٌ لن يجعل الاستحقاقات الانتخابية القادمة، حتى إن دارت في أوقاتها المحددة، إلّا استحقاقات شكلية. ومن خلال العودة إلى الآليات القانونية التي قد تقود الحالة التونسية إلى التدويل، يتبيّن أن قرار مجلس الأمن عدد 46 - 137، المؤرخ في 17 كانون الأوّل/ ديسمبر 1991، والقاضي بـ «تعزيز مبدأ الانتخابات الدورية والنزيهة»، يمكن أن يكون مدخلًا دوليًّا لمحاصرة الأزمة السياسية المستفحلة منذ إعلان الإجراءات الاستثنائية؛ إذ لا يستبعد أن يؤدّي الانسداد السياسي الحاصل إلى مزيد من تعقّد المشهد، وهو ما يستدعي تدخلًا أمميًّا يعمل على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مدخلًا إلى حل سياسي للأزمة.

2. الشروط السياسية الممهّدة لخيار التدويل

لا شك في أن تدويل الحالة التونسية يستدعي، سياسيًّا، شروطًا ممهدة له، ليس أقلها مراجعة المعارضة لمقارباتها في العودة للديمقراطية؛ ذلك أنّ خيار التدويل هو خيارٌ يعود أساسًا إلى الفاعلين الدوليين، منظماتٍ ودولًا، إلّا أنّ شروطه الأساسية تستكمل من داخل البلاد قبل أن تكون شروطًا دولية.

صحيح أن المجتمع الدولي يتحرك ضمن ما تمليه عليه مصالحه، سواء كان ذلك فيما يتعلق باحتمال تفادي الانهيار المالي والاقتصادي للبلاد التونسية، أو فيما يتعلق باحتمال معالجة الأزمة السياسية المركبة واقتراح حلول للعودة إلى السياقات الدستورية والسياسية الإدماجية والتشاركية، ولكن إضافةً إلى ما تمليه مصالح المجتمع الدولي، فإن تحركه مرتهن أيضًا بتوفّر شروط التغيير في الداخل التونسي، وهذا أمرٌ يعود أساسًا إلى رؤية الفاعلين السياسيين والاجتماعيين للمخارج الممكنة من الأزمة المركبة التي تمر بها البلاد. وهنا يكمن العائق الأهم لاستكمال شروط التغيير؛ فالمعارضة لم تتمكن بعدَ مرورِ ما يقارب سنتين من الإجراءات الاستثنائية، وقبل سنة واحدة من موعد الانتخابات الرئاسية، من توحيد رؤيتها حول البدائل والمخارج المتاحة دستوريًّا وسياسيًّا للخروج من الأزمة، فضلًا عن أنها ما زالت متمترسة بموقفها الرافض للإجراءات الاستثنائية وما نتج منها من بناء دستوري ومؤسساتي، وما زالت متمسكة بنهج المقاومة السلمية لإطاحة ما تصفه بالانقلاب ممّا يستبعد نظريًّا احتمال منافسة الرئيس الحالي في الانتخابات الرئاسية القادمة، وهو أمرٌ يتيح له فرصة متأكّدة للبقاء في سدّة الرئاسة.

لقد أقرّت المعارضة بأن الانتخابات تبقى هي الحل الأخير المتاح أمام الخصوم السياسيين للخروج من الأزمة الحالية، إلّا أنّها لم تُظهر ما يكفي من المراجعات العميقة التي تعكس هذه القناعة، وذلك لأنّ استعادة الديمقراطية، بحسب هذا التصوّر، يمرّ عبر اتفاق المعارضة على شخصية تمثلها في الاستحقاق الرئاسي المقبل، تكون قادرة على إقناع الداخل الذي سئم السياسيين وأطروحاتهم، وقادرة على الإجابة عن مشاغل المحيط الإقليمي والدولي، خاصةً ما يتعلّق بالمسائل الأمنية والجيوستراتيجية. حينئذ فقط، يمكن أن يتحرك المجتمع الدولي للبحث عن الوسائل الكفيلة باستعادة الديمقراطية. وفي غياب ذلك، سيتواصل الوضع على ما هو عليه، وستطغى المقاربات الأمنية على سائر المقاربات في التعامل مع استتباعات الانهيار الداخلي المتوقّع.

18 ينظر: "رئيس الجمهورية قيس سعيد يحيي الذكرى 23 لرحيل الرئيس الحبيب بورقيبة"، رئاسة الجمهورية التونسية، فيسبوك، 2023/4/6، شوهد في 2023/5/7، في: https://bit.ly/3nCKS0s

خاتمة

تواصل سلطة الإجراءات الاستثنائية التنكر للوضع الخطِر والمتهاوي الذي قادت إليه البلاد منذ إعلانها تلك الإجراءات وشروعها في تفكيك البناء الديمقراطي لتجربة عُدّت استثناءً في منطقة غير قابلة للدمقرطة. وكثيرًا ما تفاخرت الديمقراطيات الغربية بدعمها الفني والمالي للديمقراطية التونسية الناشئة، ولكنها بقيت مكتفيةً بمشاهدتها وهي تتهاوى تحت «صواريخ» الإجراءات الاستثنائية المدعومة من القوى الصلبة. وسرعان ما أدّت الإجراءات إلى حالة من العجز التام في السيطرة على الإفلاس المالي للدولة، وفي إعادة الاقتصاد إلى دورته المنتجة؛ ما خلق حالة تهديد تتنامى لأمن المنطقة واستقرارها، وهي مهدّدة أصلًا بتغييرات جيوستراتيجية عميقة، قد تجد في ضعف الدولة التونسية وانهيارها فرصةً للتمدّد وتهديد استقرار دول الشمال وأمنها، انطلاقًا من السواحل التونسية. حتّمت هذه التغييرات المتسارعة، والمتسمة بتعنّت سياسي كبير من جانب سلطة الإجراءات الاستثنائية، زيادة اهتمام الأطراف الدولية بالحالة التونسية، وهو ما قد يجعلها سريعًا ضمن أجندة المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول كفيلة بالحيلولة دون الانهيار المالي والاقتصادي والأمني لتونس والبحث عن مخارج تشاركية لأزمتها السياسية المركبة تحت إشراف أممي.

المراجع

العربية

الأمم المتحدة. مجلس الأمن. «بيان من رئيس مجلس الأمن في الجلسة 4122 التي عقدها بتاريخ 29 آذار/ مارس في 2000 فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون 'الحالة غينيا بيساو'». 2000/3/19. في: https://bit.ly/3M37X5T

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد. **تقرير اللجنة الوطنيّة لتقصيّ الحقائق حول الرّشوة لسنة 2011.** منظمة أنا يقظ (تشرين الأول/ أكتوبر 2011). في: https://bit.ly/42z0rF6

«ملخص حكم: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بلغيث، الجمهورية التونسية، العريضة رقم 017 / 2021، حكم حول الموضوع والتعويضات، حكم المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب». 2022/9/22. المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. في: https://bit.ly/42z8FNT

الأجنبية

"Application 0172021/ – Brahim Ben Mohamed Ben Brahim Belgeith v. Republic of Tunisia." *African Court on Human and Peoples' Rights*. 202021/10/. at: https://bit.ly/3nLePeD

"Indice des prix à la consommation: Base 100 en 2015." Communique de presse. *Statistiques Tunisie* (Février 2023). at: https://bit.ly/3LGgWIS

Laghmani, Slim, Ghazi Gherairi & S. Hamrouni. *Affaires et documents de droit internationale.* Tunis: CPU, 2005.

"Official Documents System of the United Nations." United Nations. at: https://bit.ly/41fhgUG

"Résolution sur les récentes atteintes à la liberté d'expression et d'association et attaques contre les syndicats en Tunisie, en particulier le cas du journaliste Noureddine Boutar." RSP - Résolutions d›actualité, 2023 / 2588 (RSP). Legislative Observatory. at: https://bit.ly/42dP9Xh

"Security Council Unanimously Approves Sanctionsn Regime against Sierra Leone." United Nations. 81997/10/. at: https://bit.ly/3nKQntT

"Tunisia Must Immediately Stop Hate Speech and Violence against Migrants from South of Sahara, UN Committee Issues Early Warning." The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR). 42023/4/. at: https://bit.ly/3NNhFdQ

Union européenne. Le Service Diplomatique de l›Union européenne. "Tunisie: Déclaration du haut représentant Josep Borrell sur les développements dans le pays." 222023/2/. at: https://bit.ly/453gCgb